



التاريخ 2018/07/15

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
1.	إعلان التخرج لجامعة البتراء	4 أ	الغد
2.	الهيئة العامة لـ "إعمار جرش" تجدد الثقة بمجلسها السابق	2	الرأي
3.	"التعليم العالي" خطوات تشريعية وتنفيذية تحرك "الماء الساكن"	2	الرأي
4.	"آل البيت": تقديم الخدمات الصحية خلال شهرين	15	الرأي
5.	مخاوف لمنح الضابطة العدلية لحرس "الأردنية"	15	الرأي
6.	مظاهر سلبية تتزامن مع موسم حفلات التخرج الجامعية تستلزم تشديد الرقابة	7	الدستور
7.	مرافق الخدمات العامة في البيئة الجامعية *د. محمود الحبيس	12	الدستور
8.	الوفيات		

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

رائد أبو يعقوب

إعداد

الهيئة العامة لـ "اعمار جرش" تجدد الثقة بمجلسها السابق

جرش - فايز عضيبيات

جددت الهيئة العامة لمجلس اعمار مدينة جرش امس، ثقتها برئيس واعضاء الهيئة الادارية السابقة المؤقتة لدورة جديدة خلال اجتماع لها عقد في قاعة بلدية جرش الكبرى بحضور 58 عضوا من اصل الاعضاء المسددين والبالغ عددهم 78 عضوا. وترأس الجلسة، نائب رئيس المجلس يوسف الدلابيح، وتم خلاله مناقشة جدول الاعمال، تلاه اجتماع لمجلس الادارة برئاسة الدكتور عدنان بدران وتم خلاله اقرار التقريرين الاداري والمالي.

واستعرض بدران، انجازات المجلس خلال دورته المؤقتة والتي تضمنت تشكيل لجان المجلس والبالغة سبع لجان غطت مختلف الجوانب الخدمائية والادارية .

واشار رئيس بلدية جرش الكبرى الدكتور علي قوقزة، الى ان المشاريع التي تضمنها التقرير هي اولويات سيتم تنفيذ البعض منها خلال العام الجاري واخرى خلال الاعوام القادمة. وتلا امين الصندوق للمجلس الدكتور علي العتوم التقرير المالي والذي تضمن تحصيلات رسوم الانتساب بمبلغ 6300 دينار ورسوم اشتراكات 3150 دينارا وتبرعات خارجية 25 الف دينار ومكرمة جلالة الملك بمبلغ نصف مليون دينار و50 الف دينار من بلدية جرش ، مشيرا الى ان الرصيد المتوفر في صندوق المؤسسة يبلغ 38060 الف دينار.

وبعد موافقة الهيئة العامة على تفصيلات التقريرين المالي والاداري، تنحت اللجنة المؤقتة، ودار نقاش بين اعضاء الهيئة العامة تركز على اعادة الثقة بالمجلس السابق، حيث تم التوافق على عودته بالاجماع شريطة انسحاب احد اعضاءه لوجود عضو دائم في المجلس متمثل بشخص رئيس البلدية اضافة الى احد اعضاء المجلس البلدي ليكونوا اعضاء دائمين فيه.

"التعليم العالي".. خطوات تشريعية وتنفيذية تحرك "الماء الساكن"

من عدم اجتياز هذه السنة التحضيرية، التي هي الزامية للطلبة الاردنيين واختيارية للوافدين، إلا ان السؤال، هل تحقق كليتا الطب وطب الاسنان في هاتين الجامعتين معايير الاعتماد والطاقة الاستيعابية، ام لا؟ وكما حجم الزيادة على الطاقة؟.

ما يعني ان هذا التخوف، قد ينظر اليه من زاوية ايجابية وهو تمكين الجامعة من تحقيق معايير الاعتماد وتحقيق الطاقة الاستيعابية، بما يخدم تجويد العملية التعليمية ويعزز التنافسية العالمية والدولية في التصنيفات.

كما ان هذه السنة التحضيرية من زاوية اخرى، قد تعطي الطلبة فرصة أخرى للالتحاق بالجامعة الاردنية او التكنولوجية، من حيث ان الحد الأدنى للقبول في السنة التحضيرية سيكون اقل لو كان القبول مباشر في تخصص الطب وطب الاسنان، ما يعني ان "الكرة ستكون في ملعب الطالب"، في وقت ان تحديد اعداد المقبولين باتت من مهام مجالس الامناء، وليس التعليم العالي، وعليه فإن ما سيطلبة مجلس الامناء من اعداد سيتم قبولها.

ومن ملف القبول، وهنا يجب ان نميز بين نوعين الاول، يتعلق بالطلبة الاردنيين، إذ سيكون هنالك اسس خاصة تضعها مجالس الامناء، واخرى عامة يضعها مجلس التعليم العالي، وبحسب تصريحات سابقة لرئيس مجلس التعليم العالي، الذي تتبع آلية وحدة تنسيق القبول الموحد، فإن القائمة الموحدة لن يتغير عليها شييء جوهري.

اما النوع الثاني، استقطاب الطلبة العرب والاجانب، وهو تحد، وضعت الوزارة امامها، وفق خطة استقطاب وتسويق وترويج للجامعات الاردنية لرفع عدد الطلبة الى (70) الف طالب مع حلول 2020، اي زيادة الطلبة بواقع (30) الف طالب خلال هذه الفترة.

ما يجري في التعليم العالي "حرك الماء الراكد" وجعله يسيل ويسير باتجاه تحقيق نتائج تخدم القطاع وتعيد له لقه وتعيده الى دوريات المنافسة العربية والاجنبية، وهذه خطوة ايجابية، حتى لو وقع او حدث اي خلل، فإن عملية التصويب اسهل وافضل من الابقاء كما هو عليه كجمهور متفرج لمجريات التنافس العميق على مستوى المنطقة والعالم.

المسبقة والتشخيص الشخصي غير القائم على حقائق وادلة.

ويشتمل حراك التعليم العالي الان على وضع ستة انظمة تشمل: نظام تعيين رؤساء الجامعات ونظام ممارسة العمل الاكاديمي ونظام مسالة وتقييم اداء القيادات الاكاديمية ونظام تنظيم العلاقة بين الهيئة والجامعة الخاصة ونظام صندوق البحث العلمي والابتكار ونظام شؤون الطلبة الوافدين.

ويشتمل في وضع هذه الانظمة لجان ممثلة، كما في عينات استطلاعات الرأي العام، من مختلف دوائر الوزارة ومجلس التعليم العالي والجامعات ايضا، وديوان التشريع والرأي.

وبحسب مصادر فإن هذه الانظمة استكملت كمسودات، حتى الان، ولم يفصح عن تفاصيلها، وقد يكون عدم الافصاح عنها بشكل علني "مطلب"، لجهة ان الاعلان عن المسودة وتفاصيلها، كمسودة وليس نظاماً سيخدم في الوقوف على الملاحظات التي قد تشكل اخطاء او تضارباً او تناقضاً، ما يعزز النسخة النهائية منها. وعلى سبيل المثال، فإن مسودة نظام تعيين رؤساء الجامعات التي ما تزال في طور النقاش، قد يحمل النظام في حال صدر كما هو مخالفة صريحة للقانون، لجهة شروط المترشح لرئاسة الجامعة، فالقانون سمح لحامل الجنسية الاردنية ويحمل رتبة الاستاذية كعضو هيئة تدريس بينما النظام نص على شروط اخرى، والتي كان يجب ادراجها ضمن النظام كأسس ومعايير مفاضلة، لا شروط تعيين او ترشح.

في ملف القبول الموحد، هنالك تجربة جديدة، تتمثل في السنة التحضيرية للطب، ورغم حالة السوداوية من قبل البعض تجاهها، لجهة انها قد تعزز برجوازية التعليم في المجال الطبي، بحيث تكون مقتصرة فقط للطلبة خريجي المدارس ذات المستوى الاعلى، والتي هي بالاصل ذات رسوم اعلى، والتي هي مدارس بالاعلى خاصة، لا يستطيع اي طالب الالتحاق بها، حتى لو كان غنياً.

ومن المخاوف ايضا، ان التجربة ستكون مقتصرة على الجامعة الاردنية والتكنولوجيا في تخصصي الطب وطب الاسنان، ما قد يؤثر على نسبة الالتحاق بهما، تخوفاً من الطلبة

كتب - حاتم العبادي

يشهد قطاع التعليم العالي في الفترة الحالية حراكا ذا ابعاد متنوعة، منها ما يترتب بالقبول الموحد، واخرى بوضع انظمة وتعليمات تنفيذية انسجاما مع قانوني التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات الاردنية لسنة 2018.

لم يأت هذا الحراك فجأة، إنما ضمن خطوات متدرجة تمثلت في الاعلان عن التوجهات وعقد لقاءات واجتماعات مع معنيين ومختصين، من باب إثراء هذا الحراك بنتائج التغذية الراجعة، التي لم تهمل بل على العكس كان محل نقاش، حتى لو قدمت هذه التغذية او الملاحظة بشكل غير رسمي او عبر منصات التواصل الاجتماعي.

اللافت للنظر، ان هنالك مواقف تبدلت مع الوقت بعدما كانت تؤيد أو تدعم توجهها بعينه، لكن مع البدء باتخاذ اجراءات فعلية باتت المواقف مغايرة لما كانت عليه قبل سنوات رغم انها صادرة من ذات الذوات، ما ينبىء بان وراء الالكمة ما وراءها، وهذا يحمل تفسيرين: الاول ان التغيير في الموقف استند الى مستجدات، اما التفسير الاخر ان النقد والمعارضة سمة باتت تعارض كل من هو خارج دائرة صنع القرار المباشر.

بعيدا عن هذا المحور، فإن ملفات قطاع التعليم العالي باتت تقسم ضمن ملفات واضحة وموزعة على جهات الاختصاص، ضمن آلية تنسيقية وتكاملية، ووفق خطوات ثابتة غير متسعة، في حال الابتعاد عن عمليات التشكيك والالتهامية

"آل البيت": تقديم الخدمات الصحية خلال شهرين

المفروق - حسين الشريعة

قال رئيس جامعة آل البيت الدكتور ضياء الدين عرفة ان الجامعة ستعتمد الى تقديم الخدمات الصحية في حرمها خلال شهرين من خلال مركز صحي.

واضاف في تصريح لـ "الرأي" ان الجامعة وقعت اتفاقية مع وزارة الصحة في 27 من الشهر الماضي لافتتاح المركز الصحي في الجامعة على ان يتم تشغيله من قبلها.

واشار الى ان الجامعة ستعمل على شراء الأجهزة الطبية لرصد المركز الصحي، مبينا انه تم تخصيص المبالغ المتعلقة بهذا الجانب ورصدها بهدف توفير خدمات الرعاية الصحية لطلابها من الطلبة والهيئات التدريسية والادارية بالجامعة.

واوضح "كوادر الجامعة وطبيبها يتلقون الخدمات الصحية من خلال المستشفيات والمراكز الصحية في المحافظة والتي تبعد (2) كم عن الجامعة".

ودول اسباب اغلاق المركز الصحي الذي كان يقدم الخدمات الصحية بالجامعة، اكد عرفة ان المركز الصحي كان يدار من خلال شركة خاصة بكلفة اعلى من التي تدفع للقطاع الصحي الحكومي، فضلا عن ان اغلاقه جاء لبعض الممارسات غير المهنية التي رفض الحديث عنها.



جامعة آل البيت

مخاوف لمنع الضابطة العدلية لحرس "الأردنية"

عمان - الرأي

الشارع الطلابي وتقييد حرية العمل الطلابي.

وردت الحملة على التعبير بأن هذا التعديل سيسهم في الحد من ظاهرة العنف الجامعي، بالقول أن جميع المؤتمرات وورشات العمل والدراسات التي قدمتها جهات رسمية كوزارة التعليم العالي والجامعات، أو من قبل جهات خاصة كمراكز حقوق الإنسان والحملة، تشير إلى أن الحرس الجامعي هو جزء رئيسي من ظاهرة العنف الجامعي، من ناحية عدم كفاءته في مواجهة هذه الظاهرة أو انحيازته لجهة ضد أخرى في المشاجرات أو مشاركته المباشرة في هذه المشاجرات.

كما لفتت الحملة إلى أنها أكدت سابقاً على أن تركيبة الحرس الجامعي الحالية ومؤهلات أفرادها لا يمكن أن تؤهله لأخذ صلاحيات الضابطة العدلية. كما أبدت الحملة خشيتها من أن تصبح سلطة الحرس الجامعي فوق سلطة إدارات الجامعات وهو الأمر الذي سيزيد من تغليب العقلية الأمنية في جامعاتنا على حساب الجانب الأكاديمي والتعليمي والعلمي. وطالبت الحملة بالتصدي لهذا القرار ووقفه، لما سيلحقه من أضرار حقيقية على حرية العمل الطلابي في الجامعات الأردنية.

حذرت الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة "ذبحتونا" من خطورة إعطاء صفة الضابطة العدلية للأمن الجامعي في قانون الجامعات والذي أقره مجلس الأمة مؤخراً، حيث قادت الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة "ذبحتونا" ومنظمات حقوقية هذه الاحتجاجات دون تجاوب جدي من قبل الحكومة.

ولاحظت، في بيان أصدرته أن القرار يتزامن مع سلسلة قرارات اقتصادية ومالية اتخذتها وتنوي أن تتخذها إدارة الجامعة، مثل خصخصة كافتيريات الجامعة، والتوجه نحو رفع رسوم الكليات الطبية حيث يبدو أن إدارة الجامعة تهدف إلى قطع الطريق على أية تحركات طلابية احتجاجية على هذه القرارات.

كما أبدت الحملة دهشتها من أن يتم تطبيق إعطاء صفة الضابطة العدلية للحرس الجامعي، في الوقت الذي لم يتم فيه بعد اختيار رئيس للجامعة الأردنية خلفاً للرئيس السابق الدكتور عزمي محافظة الذي استقال بعد تسلمه حقيبة وزارة التربية.

وتوقعت الحملة أن هذا القرار سيلحقه قرارات مشابهة في معظم الجامعات الأردنية في ظل قرارات وشيكة برفع الرسوم الجامعية تستوجب ضبط

مظاهر سلبية تتزامن مع موسم حفلات التخرج الجامعية تستلزم تشديد الرقابة



AddustourNewspaper

عمان

فرحة التخرج لا تدانيها فرحة، ومن حق الخريج أن يعبر عن فرحه بالطريقة التي ترضي نفسه، لكن دون أن تشكل تلك الطريقة انتهاكا لقانون أو اعتداء على حرية الناس ودون أن تعطل حركة السير أو تعيق المواطنين بأي صورة أو شكل.

تعد هذه الفترة من العام «موسم» حفلات التخرج، وفيها تبرز الكثير من المظاهر السلبية سواء ما يتعلق منها بإطلاق الألعاب النارية، أو استخدام مكبرات الصوت بصورة مزعجة أو السير في مواكب تعيق حركة السير.

ما يحدث في احتفالات الجامعات وما بعدها تعبير مغالط لماهية الاحتفال وطبيعته وعلى أساس ذلك يتحول الاحتفال إلى أصوات وازدحام لا يمت للفرحة بصلة، بل هو سوء تعبير من الخريج أو ذويه. إن ما يتوجب على الخريج إدراكه أنه مُقبل على مستقبل واعد وعليه يجب أن يلتزم بكل الضوابط والمعايير التي يخضع لها وذلك يتم من خلال التزامه بضوابط الحفل والوقت المخصص له وعدد المدعوين من قبله وهذا أبسط ما يقدمه ثناءً وشكراً لجامعته التي أعدته لسوق العمل بكل المهارات والخبرة اللازمة.

إدارة السير أكدت لـ «الدستور» متابعتها للمظاهر السلبية المتعلقة بمواكب الخريجين، وقيامها بحملات مستمرة للحد من هذه الظاهرة ومخالفة مرتكبيها، وأكدت أنه سيتم مخالفة كل من يقوم بذلك والتعميم على مركبته كما أنها لن تتهاون في هذا الأمر وإن أجهزتها في الميدان لتطبيق القانون واتخاذ الإجراءات المناسبة.

وبحسب التقرير السنوي لإدارة السير عام 2016 / 2017 فقد تم تحرير عدد كبير من المخالفات بسبب مواكب الفرح وصلت الى 740 مخالفة غيابية خلال يومين فقط من شهر أيلول الماضي. ووفقا للتقرير فإن الفئة العمرية الأكثر ضرراً في الحوادث الناجمة عن هذه المواكب هي بين الشباب 18-35 عاماً.

عميد شؤون الطلبة في جامعة الشرق الأوسط الدكتور سليم شريف قال إن الجامعة تقوم بتنظيم وتنسيق حفل التخرج السنوي قبل عدة شهور لضمان الالتزام بضوابط الحفل ومعاييره.

وقال إن كل جامعة يتوجب عليها متابعة الخريجين من خلال وجود مندوبين من إدارة السير لمراقبة الأوضاع والسيطرة على المواكب ومعاقبة المتجاوزين من خلال المخالفات أو التعميم على المركبات الخصوصية والحافلات.

المظاهر المرافقة لحفلات التخرج فيها الكثير من الجوانب السلبية، وتتضمن العديد من الاعتداءات على القانون ويسبب بعضها إعاقة لحركة السير وإزعاجاً للمواطنين وهو ما يتطلب بالضرورة تكثيف الرقابة على هذه الحفلات وعدم التهاون في المخالفات المرافقة لها.



آفاق

د. محمود الحبيس

alhabeesm@yahoo.com

مرافق الخدمات العامة في البيئة الجامعية

حظيت الخدمات التي تقدمها الجامعات باهتمام كبير في الآونة الأخيرة بسبب تزايد الحاجة وخاصة بعد تطور التقنيات والأساليب المستخدمة في توفير تلك الخدمات، وهو مسعى حضاري لأي جامعة ترنو له، لتكون قابلة للقياس ولتحقق العدالة وأن تكون بكفاءة، وكفاية... ولذا كانت أهمية خريطة مرافق الخدمات العامة، لكن جودة المرافق العامة دون المستوى المطلوب!

إن تخطيط خدمات التعليم الجامعي لا بد وأن تكون وفق معايير ممنهجة لتكون رافعة للبيئة الأكاديمية لتستمر العملية التعليمية ولتتبع على سمعة الجامعة محليا ودوليا، وتلك المعايير الكمية والوصفية من أجل النهوض بواقع الخدمات وملاحظة وتحديد تطورها أو تخلفها ومنها معيار الأمان المرتبطة بالتصميم للمرافق والمساحة والمسافة والمعايير الهندسية والتصميمية وعدالة التوزيع المكاني للمرافق، والاستفادة من الوسائط التكنولوجية الحديثة مثل الانترنت، الفيديو، الإذاعة، المختبرات... الخ. وتأمين الطلبة والمدرسين ببيئة جامعية ذات نوعية وجودة عالية... مع الاقرار ان الوضع المالي للجامعات الرسمية ضاغط على الإدارة.. وبالمقابل نلمس تخطيطا للمرافق العامة بالجامعات الخاصة وبنوعية وجودة ومشاركة للطلبة...

على الرغم من ذلك فإن الإدارة الجامعية معنية بتوفير البيئة الجامعية، للطلبة الذين يدفعون المبالغ المالية بدل تلك الخدمات، وإلى العاملين من الأكاديميين والإداريين، ضمن مسار التفاعل بالبيئة الجامعية.

من أجل رعاية وعناية الخدمات فإن الأهمية تستدعي ضرورة الكشف على حالة الخدمات وتشخيصها وتقديم العلاج المناسب لمجابهة الضغط المتزايد المستمر وتقييم كفاءة أداء المرافق بهدف تحسين المنتج النهائي المرتبطة بمدخلات العملية التعليمية، وفي مقدمة الاهتمام بذلك هي: عناصر العملية التعليمية، وهذه الاستجابة تبرز المصادقية في الحصول على الخدمة والتجسيد المادي للخدمة لتنعكس اهتمام الإدارة بمستوى الأداء والوفاء بمتطلبات الطرق العلمية وتطبيقا لنظام الجودة في مسار الجامعة.. مرافق الجامعات مهمة وضرورية، في مسيرة الجامعة، لتبرزها بصورتها الزاهية لتكون بؤرة استقطاب جاذبة وعلامة مميزة، وهنا فإن اشتراك الطلبة بأعمال تطوعية داخل الحرم الجامعي من خلال تنسيق محكم لعمادات شؤون الطلبة أو من خلال التدريب الميداني بالاستفادة من الأفكار التي يقدمها طلبة الجامعات في ادامة خدمات المرافق العامة سينعكس ايجابا على حالة الجامعة، سيما وأن الطلبة يملكون أفكارا بناءة وهامة وريادية... ففي الجامعة الاردنية لا يتخرج الطالب الا اذا قدم مسارا عمليا في خدمة جامعته، وايضا استجابة طلبة كلية الهندسة وكليات اخرى بجامعة البلقاء للقيام بأعمال التجديد والمحافظة على خدمات المرافق إنما يشكل وعيا لتشاركية ناجحة لطلبة الجامعة.. وكذلك تفسير شدة العلاقة التي ترسمها جامعة العلوم والتكنولوجيا مع طلبتها بعد تخرجهم وتجدهم يتباهون بجامعتهم فهم قدموا خدمات لمرافق جامعتهم... لذا بات واضحا ضرورة اشراك الطلبة بالجامعات الاردنية.. وتحويل ذلك الى أطر مؤسسية.. وبخاصة أن مجالس الجامعات بموجب قانون الجامعات قد فتح المجال لايجاد قنوات تواصلية سهلة بحيث يعبر الطلبة عن مطالبهم وفق التشاركية في البيئة الجامعية وهذا يحدث لأول مرة... أن يكون تمثيلا للجسم الطلابي بألية صنع القرار...

8. الوفیات

- محمود احمد صالح القصاص - الزرقاء
- نميده محمود حسين باكير - الرابية
- شفيق سليم عيد صويص - الفحيص
- سعدي عبدالرحمن قطاوي - تلاع العلي
- سميرة بندلي زخريا - الصويفية
- عائشة المحاميد - اربد
- نابليون عبدالرحمن يعيش - شارع الجاردنز
- محمد محمود ابراهيم العياط - الدوار السابع